رؤية مستقبلية نحو التعاون الاقتصادي العربي في ظل الترتيبات التجارية الاقليمية

دكتور/ علي عبد الرحمن علي
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة:

تعد السياسات التجارية من اكثر الروابط التي تنشأ مباشرا بين الدول المختلفة، وتساعد علي تقوية العلاقات الاقتصادية، في حين تؤدي الحواجز التجارية الي تقليص هذه الروابط وضعف العلاقات الدولية، فمن دراسة التطورات الاقتصادية الحديثة، يتضح ان الحواجز التجارية المباشرة مثل التعريفات الجمركية، لم تعد وحدها العائق في سبيل العلاقات التجارية بين الدول، ولكن وجود الحواجز غير الجمركية واستخدام العديد من ادوات الحماية مثل وجود القيود التصديرية، واجراءات مواجهة الاغراق، وفرض الرسوم التعريفية والتي تؤثر بالسلب علي اقتصاديات الدول الضعيفة او النامية. الامر الذي ادي الي قيام العديد من الدول بترجيح اقامة الترتيبات التجارية الاقليمية، والتي لا تتمشي مع مبادئ التجارة العالمية. ورغم ان الترتيبات التجارية الاقليمية تثير المخاوف من امكانية ان تؤدي هذه الترتيبات التي حدوث خلل في التجارة العالمية، الا ان ما يقرب من نصف الصادرات العالمية مشمولة بإتفاقيات التجارة التفضيلية القائمة او المقترحة واحتمال توسيع نطاقها، والتي قد تكون في بعض الحالات مثبطة للتجارة المفتوحة المتعددة الاطراف، وبالتالي يكون لها اثر سلبي علي الدول التي لا تدخل تلك الترتيبات.

وقد نهجت بعض الدول النامية وخاصة الدول العربية في السنوات الاخيرة سياسات ذات وجهة سوقية للنهوض بالتجارة علي افتراض انه ستتوافر بيئة خارجية تسمح بفرص غير مقيدة للتجارة، وتفادي العوائق التجارية، والنفاذ الي الاسواق، ولكن مع تزايد المخاوف من استخدام تلك السياسات التجارية، ادي الي تأخير بعض الترتيبات التجارية الاقليمية مثل اقامة منطقة تجارة حرة عربية تهدف الي اقامة تجمع اقتصادي عربي قوي لمواجهة التكتلات والترتيبات الاقتصادية التي تحيط بالمنطقة العربية.

وتهدف الدراسة الي التعرف علي الاثار السلبية والايجابية واشكال الترتيبات التجارية الاقليمية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وما السبيل نحو اقامة منطقة تجارة عربية حرة، وما هي المكاسب التي تعود علي الدول العربية نتيجة اقامة منطقة تجارة عربية حرة، واعتمدت

الدراسة علي بيانات التجارة العالمية والتجارة العربية الكلية والبنية من مصادرها المختلفة خلال الفترة ١٩٩٦ حتي منتصف عام ٢٠٠٠، واستخدمت الدراسة بعض النماذج الاحصائية المناسبة لتحليل التجارة العربية في ظل اقامة منطقة تجارة حرة عربية.

تري بعض الدراسات ان الهدف من الترتيبات التجارية الاقليمية هو تحقيق زيادة في امكانية التجارة عن طريق الغاء او تقليل المعوقات امام التجارة والاستثمار من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات النقدية، وتجميع التأثير الاقتصادي لدول الاعضاء عند التفاوض، وخلق التجارة وتدعيم كفاءة الانتاج من خلال زيادة درجة التخصص وزيادة المنافسة، وزيادة الإنتاج القومي وضمان جودته، الي جانب زيادة عمليات الإستثمار ونقل التكنولوجيا، وتحسين معدل التبادل الدولي.

ورغم ان مفاوضات الترتيبات التجارية الاقليمية تتركز علي قواعد دخول السوق، وقواعد المنشأ، والجداول الزمنية للتنفيذ، ووجود تعهدات قطاعية، وطرق حل المنازعات بين الدول الاعضاء في الترتيب الاقليمي، الا انه يعيب علي الترتيبات التجارية الاقليمية عدم الاتساق بين المنهج الاقليمي والمنهج الدولي لتحقيق تحرير التجارة، لانها تقلل الجهود المتعددة الاطراف التي تهدف الي تحرير التجارة وخلق التجارة من خلال اتفاقات عالمية، ومع امكانية هذه الترتيبات التجارة الاقليمية خلق التجارة بين الدول الاعضاء، وتحقيق هدف توسيع نطاق الصادرات، الا ان هذه الترتيبات تقوم بطرق واساليب لا تتمشي مع المبادئ الاساسية للجات ومنظمة التجارة العالمية، والتي تتعلق بشرط الدولة الاكثر رعاية، وشرط المعاملة الوطنية، والتعهدات الملزمة الخاصة بالتعريفات الجمركية.

وتوضح النظرية الاقتصادية المتعلقة بالترتيبات التجارية الاقليمية، ان الدول ذات معدلات الحماية المرتفعة (تعريفات جمركية عالية - قيود غير جمركية)، والتي تسعي الي تكوين مناطق تجارية حرة، او اتحادات جمركية، ينبغي ان يتوقع لها تحقيق تحسين قليل في رفاهيتها الاقتصادية عن طريق زيادة خلق التجارة وزيادة الاستثمارات ووجود تسهيلات اقتصادية وائتمانية خاصة في القطاعات التقليدية المنافسة للواردات لدول الترتيب الاقليمي، وان يزيد اثر تحول التجارة عن اثر خلق التجارة، بدرجة غير كبيرة. كما ان وجود الميزة النسبية لبعض الدول الاعضاء في بعض السلع، قد يجعل هذه الدول تستفاد من تلك الترتيبات التجارية الاقليمية بشكل يجعلها تزيد من حجم صادراتها الي الدول الاعضاء في هذا الترتيب الاقليمي. ايضا قد تؤدي الترتيبات التجارية الاقليمية الي حث الإستثمار المحلي والاجنبي علي التوجيه الي القطاعات غير الكفئ، ومن ثم اعاقة النمو والتنمية طويلة الاجل. كما ينطوي علي وجود الترتيبات التجارية

الاقليمية اقامة مجتمع سياسي اكبر وبالتالي تضاؤل دور المجموعات المؤثرة سياسيا في الـــدول الاعضاء، وهذا يجعل عملية صنع القرارات اقل استجابة للمصالح الفئوية factional intersts. ايضا عندما تنشأ الترتيبات التجارية الاقليمية من الصفر يمكن لها الوصول الي خيارات افضـــل مما يتم علي المستوي الوطني.

وعندما تشرع الدول في وضع ترتيب تجاري اقليمي، تكون ثمة مسألة هامة يتعين عليها مواجهتها، وهي ما اذا كانت كل دولة ستحتفظ بالتعريفة الخاصة بها، كما في منطقـــة التجـــارة الحرة، او سيتم تطبيق تعريفات خارجية مشتركة ازاء الدول الشركاء من خارج الترتيب الاقليمي كما في الاتحاد الجمركي؟. ففي حالة اقامة منطقة تجارة حرة، لا ينتج عنها زيادة في التعريفـــة الجمركية بين الدول الاعضاء، بل علي العكس عندما تفرض تعريفات خارجية مشتركة، تستطيع الدول الادني تعريفة في البداية رفع تعريفاتها طبقا للمادة الرابعة والعشرين(XXIV) من اتفاقية الجات، والتي تشترط الا تزيد التعريفة الخارجية علي متوسط التعريفات في الدول المشاركة قبل تكوين الترتيب التجاري الاقليمي، ايضا يوفر اقامة تجارة حرة للدول الاعضاء حرية اكبر لتطبيق اصلاحات في السياسات التجارية، وهذا عكس الاتحـــاد الجمركـــي، ورغـــم صعوبـــة تطبيـــق الاجراءات في منطقة التجارة الحرة، فإن بعض الدول لديها الحرية لاستيراد سلعا مـــن الـــدول الادني تعريفة، ويفرض هذا ضغطا علي الدول اخذا بالنزعة الحمائية، وينشأ عن ذلك عمليـــات دنياميه تعمل لصالح التقليل المستمر للتعريفات. وفي حالة قيام الاتحاد الجمركي فإن اقل الـــدول اخذا بالحماية سيكون بوسعها دفع الدول الاكثر اخذا بالحماية لخفض تعريفاتها الي المستوي الذي تتبعه الدول الاقل، وسيزيد هذا من احتمالات ان يؤدي الترتيب التجاري الاقليمي الـــي تحســـين الرفاهية.

اشكال الترتيبات التجارية الاقليمية:

هناك اشكال عديدة من الترتيبات الاقليمية هدفها هو تحقيق تنمية اقتصادية ومـــن هـــذه الترتيبات:

١-**التفضيل الجزئي** **Partial Preferences**

هي عبارة عن بعض الميزات التي تتخذها بعض الدول بغرض زيادة حركـــة انســـياب السلع بينها مثل الغاء نظام الحصص الذي يخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع الابقاء علي الرسوم الجمركية، او تقديم بعض الامتيازات الجمركية، مثال ذلك: الترتيبات الاقليمية العربيـــة والتي تسهل التبادل وتنظم تجارة الترانزيت التي عقدت من خلال جامعة الدول العربية.

٢-الاتحاد الجمركي: Customs Union

وهو عبارة عن احد صور الترتيبات التجارية الاقليمية، ويتم فيها الغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية بين دول الترتيب، والالتزام بتعريفة جمركية معلنة وموحدة لكل دول الاعضاء يتم تطبيقها علي السلع المستوردة من دول العالم الخارجي.

٣- السوق المشتركة: Common Market

هو اتفاق بين بعض الدول الاعضاء في السوق علي ازالة كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية علي كافة المبادلات التجارية، مع توحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء بالنسبة للسلع المستوردة من خارج السوق، وتقرير حالة انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال، مثال ذلك: السوق الاوربية المشتركة.

٤-الوحدة اقتصادية: Economic Unity

وفيها تلغي كافة القيود علي التجارة الخارجية وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص فيما بين الدول الاعضاء، بالاضافة الى انها تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والائتمانية بينها مثال ذلك: مجلس التعاون الخليجي.

٥- منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area

هو نوع من الترتيبات التجارية التي يتم فيها ازالة كافة العقبات التي تحول دون قيام التبادل التجاري بين الدول الاعضاء، كما تلتزم الدول الاعضاء بإلغاء القيود والحوافز الجمركية وغير الجمركية المفروضة علي الواردات التي تتم بين الدول الاعضاء، علي ان لا يتم الغاء هذه القيود علي واردات الدول غير الاعضاء. ومثال ذلك: منطقة التجارة الحرة الاوربية EFTA، ومنطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية LFTA

حجم التجارة لاهم الترتيبات التجارية الاقليمية:

بلغت قيمة حجم التجارة العالمية كمتوسط للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ حوالي ١٢٢٩٥,٩ مليار دولار تمثل فيها قيمة الصادرات نسبة ٤٩,٣ %(٦٠٦٢,٩ مليار دولار)، وقيمة الواردات نسبة٥٠,٧% (٦٢٣٣,٠ مليار دولار)، ويعتبر الاتحاد الاقتصادي الاسيوي الباسفيكي (APEC) من اقوي الترتيبات التجارية الاقليمية، حيث يوجد فيه ١٨ دولة من الدول المتقدمة اقتصاديا، وتمثل صادرات التكتل الباسفيكى نسبة ٤٤% من اجمالي الصادرات العالمية، ووارداته ٤٥% من اجمالي الواردات العالمية، وحجم تجارته تمثل ٤٥% من اجمالي حجم التجارة العالمية، يلي تكتل الباسفيك، تكتل الاتحاد الاوربي، حيث تمثل صادراته ٤٠% من اجمالي الصادرات العالمية، ووارداته ٣٧% من اجمالي الواردات العالمية، وحجم

تجارة الاتحاد الاوربي تمثل نسبة ٣٨% من حجم التجارة العالمية، ويأتي تكتل إيباك EPAC في المرتبة الثالثة من حيث حجم تجارته بالنسبة للتجارة العالمية، حيث تمثل صادراته نسبة ٣٦% من حجم الصادرات العالمية، ووارداته نسبة ٣٩% من حجم الواردات العالمية، وحجم تجارته نسبة ٣٧% من اجمالي حجم التجارة العالمية. كما يأتي تكتل النافتا في المرتبة الرابعة من حيث صادراته والتي تمثل ١٨% من حجم الصادرات العالمية، ووارداته نسبة ٢٠% من حجم الواردات العالمية، وحجم تجارته نسبة ١٩% من اجمالي حجم التجارة العالمية. وتمثل حجم الصادرات الدول العربية نسبة ٢,٥% من اجمالي الصادرات العالمية، ووارداتها نسبة ٢,٠% من اجمالي الواردات العالمية، وحجم تجارتها نسبة ٢.٢% من اجمالي التجارة العالمية جدول (١).

جدول (١): حجم التجارة لاهم الترتيبات التجارية الاقليمية خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠

(مليار دولار)

الترتيب الاقليمي	عدد الدول الاعضاء	حجم الصادرات		حجم الواردات		حجم التجارة	
		القيمة	%من صادرات العالم	القيمة	% من واردات العالم	القيمة	% من حجم التجارة العالمية
الاتحاد الاوربي(EU)	١٥	٢٤٢٥,٢	٤٠	٢٣٠٦,٢	٣٧	٤٧٣١,٤	٣٨,٥
الإفتا(EFTA)	٤	١٢١,٢	٢	١٢٤,٧	٢	٢٤٥,٩	٢
النافتا(NAFTA)	٣	١٠٩١,٣	١٨	١٢٤٦,٦	٢٠	٢٣٣٧,٩	١٩
الباسفيك(EPEC)	١٨	٢٧٢٨,٣	٤٥	٢٨٦٧,٢	٤٦	٥٥٩٥,٥	٤٥
إيباك(EPAC)	١٠	٢١٨٢,٦	٣٦	٢٣٦٨,٥	٣٨	٤٥٥١,١	٣٧
الاسيان(ASEAN)	٩	٢٤٢,٥	٤	٤٥٥,٠	٧,٣	٦٩٧,٥	٥,٧
مجموعة الخمسةعشر(G-15)	١٦	٤٨٥,٠	٨	٤٣٦,٣	٧	٩٢١,٣	٧,٥
ميركوسور(MERCO SUR)	٤	٨٤,٩	١,٤	٩٩,٧	١,٦	١٨٤,٦	١,٥
الكوميسا(COMESA)	٢١	١٨,٦	٠,٣	٢٤,٩	٠.٤	٤٣,٥	٠,٣
إيكواز(ECOWAS)	١٥	١٢,٢	٠,٢	١٢,٥	٠,٢	٢٤,٧	٠,٢
سادك(SADC)	١٢	٥٥,٩	٠,٩	٤٩,٨	٠,٨	١٠٥,٧	٠,٨
الدول العربية (ARAB)	٢١	١٤٩,٧	٢,٥	١٢١,٩	٢,٠	٢٧١,٦	٢,٢

المصدر: Comtrade, Data Base, UN,

التعاون الاقتصادي العربي:

يوجد تحت رعاية جامعة الدول العربية، علي الاقل تسع اتفاقيات للتجارة التفضيلية والتكامل الاقتصادي، تم الانتهاء منها بالاضافة الي ثمانية علي الاقل من الترتيبات التجارية الاقليمية الفرعية او غير المرتبطة اقليميا، لكن معظم هذه الاتفاقات تضعفها الفوارق السياسية والنزعات القومية، وقيود البنية الاساسية، وعدم الاتساق بين النظم الاقتصادية، والافتقار الي التكامل في الانتاج القطاعي، وضوابط الحماية للانتاج المحلي. يضاف الي ذلك، وجود عقبات تواجه الاتفاقات متعددة الاطراف او الثنائية بين الدول العربية، مثل الافتقار الي وجود منهج متكامل ومترابط بشكل منطقي لتحقيق التكامل في التبادل التجاري، ووجود معوقات هيكلية وسياسية معينة، مثل وجود معدلات تعريفية اسمية عالية خاصة في القطاع الزراعي العربي، وانتشار الحواجز غير الجمركية علي التجارة بين الدول العربية او الواردات من خارج الدول العربية، ووجود ممارسات بيروقراطية ومحظورات غير ضرورية ومكلفة، وعدم الاتفاق بشان الجداول الزمنية المطلوبة للتنفيذ التدريجي لاستثناءات السلع من القيود الجمركية وغير الجمركية، ووجود قوائم سلبية تفرط في طلب استثناء المنتجات من المعاملة التفضيلية، وعدم وجود قواعد للمنشأ ذات قبول عام لتحديد جنسية المنتجات، ومن ثم أحقيتها في التمتع بالتفضيلات.

التجارب العربية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري:

يوجد العديد من الاتفاقات التي أبرمت بين الدول العربية بهدف خلق تعاون اقتصادي وتجاري في جميع المجالات لتحقيق اهداف التنمية في المنطقة العربية، وهذه التجارب بدأت منذ اكثر من نصف قرن، ومن اهم هذه التجارب:

١- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت: هي اول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية في عام ١٩٥٣، وتنص الاتفاقية علي إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية، وتخفيض تلك الرسوم علي عدد من السلع الصناعية بنسبة ٢٥% بشرط ان يكون منشأها أحد الدول العربية المشتركة في الاتفاقية، وان لم تضع قاعدة محددة للمنشأ. كما تنص الاتفاقية علي عدم اخضاع المنتجات المستوردة من بلد لاخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة علي المنتجات المحلية للبلد المستورد. كما قررت الاتفاقية ايضا المعاملة التفضيلية بالنسبة لاجازات الاستيراد والتصدير (وليس الغاؤها) واستثنت من احكامها المواد الخاضعة لاحتكار حكومي. وهكذا نجد ان الاتفاقية اشتملت علي معظم النصوص التي تضمنتها معظم الاتفاقات التجارية الثنائية، والاختلاف الاساسي هو في السلع المشمولة بالاتفاقية، حيث كانت اضيق نطاقا ما تشمله تلك الاتفاقات الثنائية، كما ان هذه الاتفاقية فتحت الباب نحو التعديل السنوي، الامر الذي جعل وجود العديد من التعديلات تلاحق عليها.

٢- جهود مجلس الوحدة الاقتصادية: انشئ مجلس الوحدة الاقتصادية بهدف تنمية التعاون الاقتصادي العربي من خلال اطلاق حرية نقل بضائع الترانزيت اطلاقا تاما بدون قيد او شرط او تمييز لجنسية واسطة النقل، وتسهيل تبادل البضائع والمنتجات العربية. وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة عدم الاضرار بمصالح الدول العربية. وحرية استخدام الموانى والمطارات المدنية بما يضمن تنشيطها وازدهارها. والتنسيق بين السياسات التجارية في مجال التجارة العالمية. والاسراع في اقامة سوق عربية مشتركة.

٣- السوق العربية المشتركة: صدر قرار انشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بين الدول العربية الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية، وله نفس اهداف المجلس الواردة بالمادة الاولي من أتفاقية المجلس مثل: تثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة علي تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الاعضاء، وعدم فرض رسوم او ضرائب داخلية علي المنتجات العربية المتبادلة تفوق تلك المطبقة علي المنتجات المحلية المماثلة، وعدم اخضاعها لرسم تصديري جمركي. وعدم اعادة تصدير المنتجات المتبادلة الا بعد موافقة بلد المنشأ.

٤- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، حيث ابرمت هذه الاتفاقية عام ١٩٨١، بهدف التكامل وتعزيز التنمية العربية المشتركة، ومن أهم مبادئ هذه الاتفاقية: تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة تحريرا كاملا لبعض السلع، وتدريجيا لاخري، والحماية المتدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المماثلة. والربط المنسق بين انتاج السلع العربية وتبادلها بمختلف السبل وعلي الاخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها. الي جانب التبادل المباشر في التجارة العربية البينية بدون وساطة طرف غير عربي.

٥- الاتفاق التجاري طويل الاجل متعدد الاطراف: في عام ١٩٧٨ ابرمت هذه الاتفاقية بهدف تحرير التبادل التجاري لمجموعة من السلع من خلال قيام الاطراف المتعددة بالاتفاق علي عقود طويلة الأجل لمنتجات تتوفر فيها شروط المنشا المحلي (٤٠% منشأ محلي)، وفقا لاسعار يجري الاتفاق عليها، ويجري السداد بالعملات الحرة دون اشتراط التوازن في الموازين التجارية مع الاطراف الاخري، وقد اشتملت هذه الاتفاقية علي ٢٩ سلعة منها ١٦ سلعة زراعية.

٦- الاتفاقات الثنائية للتجارة والترانزيت: وهذه الاتفاقات يصعب حصرها، حيث ابرم بين الدول العربية سواء ما قبل قيام الجامعة العربية وبعدها، العديد من تلك الاتفاقيات، وكانت معظمها اتفاقات للتجارة والترانزيت والمدفوعات، وتتشابه هذه الأتفاقات من حيث محدودية اثارها ومدة سريانها واهدافها بصفة اولية، ومن ابرز هذه الاتفاقات: الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان ١٩٤٣، التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان ١٩٧٤.

مما سبق يتضح ان المنطقة العربية لها العديد من التجارب في ابرام الاتفاقات الاقليمية مثل الاتفاقات الثنائية للتجارة والترانزيت، واتفاقات المتعددة الاطراف والتي تقوم علي اساس التقارب الجغرافي والثقافي والتجانس الاقتصادي، ومن انجح هذه الاتفاقات: اللجنة الاستشارية الدائمة لاقطار المغرب العربي ١٩٦٤، والإتفاقية الاقتصادية الموحدة المعقودة في نطاق مجلس تعاون الخليج العربي ١٩٨١، ورغم هذا فان معظم هذه الاتفاقات لم تدخل حيز التنفيذ كامل او لم تنفذ جزئية لوجود العديد من المشاكل والعقبات. الا انه يمكن للدول العربية تحقيق النجاح من تلك الترتيبات التجارية الاقليمية وجعلها مفيدة وتحقق اهدافها من خلال العوامل التالية:-

١- التركيز علي المشاكل الاقتصادية الكلية علي اساس اقليمي وليس علي الاساس القومي.
٢- اتباع سياسات وأطر قانونية وتنظيمية تشجع وتيسر مبادرات القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية علي التخصص والتنافسية القطاعية علي اساس اقليمي.
٣- الغاء السياسات التي تعوق التجارة والاستثمار عبر الحدود.
٤- التغلب علي مشكلة عدم رغبة مستثمري الدول العربية في الاستثمار داخل الدول العربيةعن طريق انتهاج سياسات اقتصادية كلية تشجع الاستثمار الجديد داخل المنطقة العربي.
٥- اعادة تشكيل البيوقراطيات الوطنية بما يؤدي الي ازالة المعوقات والتأخير والرسوب، والتي تعوق التجارة والاستثمار بين الدول العربية وبعضها.

<u>منطقة التجارة الحرة العربية:</u>

بدأت الدول العربية في التوقيع علي منطقة التجارة الحرة بينها عام ١٩٩٧، علي ان يبدأ العمل بها ١٩٩٨، وفي مارس ١٩٩٨ قامت جميع الدول العربية بالتوقيع علي تلك الاتفاقية باستثناء الجزائر وموريتانيا وجيبوتي، ولكن لم تصل الاتفاقية حتي الان الي مرحلة التشغيل الكامل بسبب فشل عدد من الدول العربية الموقعة في استكمال اجراءات التصديق، وعجز البعض الاخر عن تقديم قائمة ايجابية بالسلع التي تتمتع بمعاملة جمركية تفضيلية في كافة ارجاء المنطقة الحرة. ورغم ذلك فان بعض الدول العربية، ومن بينها مصر، قد حصلت علي ميزة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي تشجع الدول العربية علي الاسراع بتنفيذ التجارة العربية التفضيلية من خلال عقد ترتيبات التجارة الثنائية.

ورغم ذلك يجب علي الدول العربية الاسراع نحو انجاح وجود منطقة تجارة حرة عربية كبري، لوجود العديد من الاسباب التي تدعو لذلك مثل: تنامي الترتيبات التجارية الاقليمية بالمناطق المحيطة بالمنطقة العربية، اشتراك عدد كبير من الدول العربية في اتفاقية التجارة العالمية، اشتراك بعض الدول العربية في تنفيذ المشاركة الاوربية والمشاركة الامريكية، وجود

بعض المشاكل الاقتصادية في المنطقة العربية مثل الاثار الاقتصادية الناتجة من ازمة الخليج، وتجارة النفط العربي ، ووجود بعض المشاكل السياسية بالمنطقة العربية: مثل المشكلة الفلسطينية.

التجارة العربية البينية:

تمثل التجارة العربية البينية نسبة ٠,٢٤% من اجمالي التجارة العالمية خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠، في حين تمثل التجارة العربية الكلية نسبة ٢,٢ % اجمالي التجارة العالمية خلال نفس الفترة. وبلغت قيمة الصادرات العربية البينية حوالي ١٤,٩ مليار دولار تمثل نسبة ٩,٩% من اجمالي الصادرات العربية الكلية، وبلغت قيمة الواردات العربية البينية حوالي ١٤,٥ مليار دولار تمثل نسبة ١١,٩% من اجمالي الواردات العربية الكلية، كما بلغت قيمة التجارة العربية البينية حوالي ٢٩,٤ مليار دولار تمثل نسبة ١٠,٨% من اجمالي حجم التجارة العربية الكلية خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠، جدول (٢).

جدول (٢) حجم التجارة العربية البينية والكلية خلال الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠

(مليار دولار)

نوع التجارة	التجارة البينية (١)	التجارة الكلية (٢)	نسبة(١):(٢)(%)
الصادرات	١٤,٩	١٤٩,٧	٩,٩
الواردات	١٤,٥	١٢١,٩	١١,٩
حجم التجارة	٢٩,٤	٢٧١,٦	١٠,٨

المصدر: جمعت وحسبت من: Comtrade, Data Base, UN

وتعتبر السعودية من اهم الدول المصدرة والمستوردة علي مستوي العالم العربي، حيث بلغت صادراتها خلال الفترة ٩٦- ٢٠٠٠ حوالي ٤٨,٥ مليار دولار تمثل نسبة ٣٢,٤% من اجمالي الصادرات العربية الكلية، اما وارداتها بلغت حوالي ٢٦,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة، تمثل نسبة ٢١,٧% من اجمالي الواردات العربية الكلية، وتمثل صادرات كلا من السعودية والامارات والجزائر والكويت وليبيا نسبة ٦٥,٦% من اجمالي الصادرات العربية الكلية والتي بلغت ١٤٩,٧ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠.

جدول(٣) اهم الدول المصدرة والمستوردة في التجارةالعربية الكلية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠

(مليار دولار)

اهم الدول المصدرة			اهم الدول المستوردة		
الدولة	القيمة	%من اجمالي الصادرات العربية الكلية	الدولة	القيمة	% من اجمالي الواردات العربية الكلية
السعودية	٤٨,٥	٣٢,٤	السعودية	٢٦,٥	٢١,٧
الامارات	١٩,٧	١٣,١	الامارات	٢١,٤	١٧,٥
الجزائر	١١,١	٧,٤	مصر	١١,٥	٩,٤
الكويت	١٠,٠	٦,٧	الجزائر	١٠,١	٨,٣
ليبيا	٨,٩	٦,٠	المغرب	٨,٠	٦,٧
باقي الدول العربية	٥١,٥	٣٤,٤	باقي الدول العربية	٤٤,٤	٣٦,٤
الاجمالي	١٤٩,٧	١٠٠	الاجمالي	١٢١,٩	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: Comtrade, Data Base, UN

ايضا تمثل واردات كلا من السعودية والامارات ومصر والجزائر والمغرب نسبة٦٣,٦% من اجمالي الواردات العربية الكلية والتي بلغت ١٢١,٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، كما ان كلا من السعودية والامارات من اكبر المصدرين العرب والمستوردين العرب، حيث بلغت قيمة صادراتهما نسبة ٤٥,٥% من اجمالي الصادرات العربية الكلية، ونسبة وارداتهما ٣٩,٢% من اجمالي الواردات العربية الكلية، جدول(٣).

وعن اهم الدول العربية المصدرة بينيا، فتعتبر كلا من السعودية والامارات وسوريا ومصر من اكبر الدول المصدرة حيث بلغت صادراتهم البينية نسبة ٥٥,٦% من اجمالي الصادرات العربية البينية والتي بلغت ١٤,٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، ايضا تعتبر كلا من السعودية والامارات وعمان والكويت من اكبر الدول المستوردة للتجارة العربية البينية، حيث بلغت نسبتها ٤٤,٨% من اجمالي الواردات العربية البينية خلال نفس الفترة. وتعتبر الصادرات البينية لكلا من السعودية والامارات من اعلى الصادرات العربية البينية حيث تمثل

نسبة ٤٢,٢% من اجمالي الصادرات العربية البينية، كما تمثل وارداتهم البينية نسبة ٢٧,٦% من اجمالي الواردات العربية البينية خلال نفس الفترة. جدول (٤).

جدول(٤) اهم الدول المصدرة والمستوردة في التجارة العربية البينية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠

(مليار دولار)

اهم الدول المصدرة				اهم الدول المستوردة			
الدولة	القيمة	%من اجمالي الصادرات العربية البينية	% من اجمالي الصادرات العربية الكلية	الدولة	القيمة	% من اجمالي الواردات	% من اجمالي الواردات العربية الكلية
السعودية	٤,٠	٢٦,٨	٢,٧	الامارات	٢,١٠	١٤,٥	١,٧
الامارات	٢,٣	١٥,٤	١,٥	السعودية	١,٩	١٣,١	١,٥
سوريا	١,٠٥	٧,٠	٠,٧	عمان	١,٣	٩,٠	١,٠
مصر	٠,٩٥	٦,٤	٠,٦	الكويت	١,٢	٨,٢	١,٠
باقي الدول العربية	٦,٦	٤٤,٤	٤,٤	باقي الدول العربية	٨	٥٥,٢	٦,٦
الاجمالي	١٤,٩	١٠٠	٩,٩	الاجمالي	١٤,٥	١٠٠	١١,٩

المصدر: جمعت وحسبت من: Comtrade, Data Base, UN

الميزة النسبية للسلع الزراعية العربية:

بإستخدام معادلة تقدير الميزة النسبية المستبانة Redvealed Compartive Advantage

$$م\ ن\ م_{س\ د} = \frac{ص\ س_{س\ د} / ص\ ك_{د}}{ص\ س_{ع} / ص\ ك_{ع}}$$

حيث ان:

م ن م س د = الميزة النسبية المستبانة للسلعة (س) للدولة (د).

ص س س د =صادرات الدولة (د) من السلعة (س).

ص ك د = الصادرات الكلية للدولة (د).

ص س ع= الصادرات العالمية من السلعة (س).

ص س ع= الصادرات الكلية العالمية من السلع المختلفة.

ومؤشر (م ن م): يعطي صورة تقريبية للصادرات المستقبلية لدولة ما ، وذلك من خلال مقارنة نصيب الدولة من الصادرات العالمية من سلعة معينة مع نصيب الصادرات

الكلية من اجمالي الصادرات العالمية، واذا زادت قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح، فان ذلك يدل على الدولة ما تتمتع بميزة نسبية مستبانة في السلعة المعينة، واذا قل هذا المؤشر عن الواحد صحيح، دل ذلك ان الدولة تعاني من تخلف نسبي في الميزة المستبانة للسلع محل الدراسة. ومن بعض الدراسات السابقة، يتبين ان الدول العربية تعاني من انخفاض الميزة النسبية المستبانة في السلع الصناعية فيما عدا السلع الصناعية ذات الكثافة العمالية المرتفعة مثل المنسوجات والملابس، ايضا توجد معدلات للميزة النسبية المرتفعة في الوقود والنفط.

ومن حساب الميزة النسبية المستبانة لبعض السلع الزراعية والغذائية للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، تبين ان هناك دول عربية حققت معدلات مرتفعة نسبيا من الميزة النسبية المستبانة في الحبوب والارز والسكر والغذاء، فمثلا نجد ان مصر تتمتع بمستويات عالية من الميزة النسبية المستبانة في الارز والسكر، ايضا حققت لبنان ميزة نسبية مستبانة عالية في كلا من الحبوب، والسكر والغذاء، وحققت كلا من الاردن وسوريا والعراق والمغرب مستويات اعلى من الواحد الصحيح من الميزة النسبية للغذاء، جدول (٥).

جدول(٥)تقديرات الميزة النسبية المستبانة لتجارة بعض السلع الزراعية والغذائية للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦ -٢٠٠٠

الدولة	الحبوب	القمح	الارز	السكر	البذور الزيتية	المنتجات الحيوانية	اجمالي الغذاء	اجمالي التجارة
الاردن	٠,١٧١	٠,٠٠١	٠,٠٢٥	٠,١٢٠	٠,١١٥	٠,٥٨٧	١,٨١٤	٠,٩٥٨
الامارات	٠,١٤٦	٠,٠٠٨	٠,٥٦٠	٠,٤٧٥	٠,٠١٥	٠,١٧٣	٠,٢١٥	٠,٦٨٣
البحرين	٠,٢٢٦	٠,٠٦٠	٠,٠٤٥	٠,٠٧٤	٠,٠٠٠	٠,٠٩٩	٠,١٤٨	٠,٩٧١
تونس	٠,٤٥٠	٠,٠٢٠	٠,٠٠٠	٠,٠٧٠	٠,٠١٣	٠,٠٨٧	٠,٥٨٥	٠,٩٣٤
الجزائر	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠١٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٣٢	٠,٧٥٥
جيبوتي	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢٠	٠,٤٠٠
السودان	١,٠١٠	٠,٤١٠	٠,٠٠٠	١,٤٠٠	٠,١٢٠	٠,٠٠٥	٠,٦٤٠	٠,٦١٥
السعودية	٠,٢٧١	٠,٧٥٩	٠,٠٢٥	٠,٠٥٧	٠,١٠٠	٠,١١٥	٠,٠٩٥	٠,٦٧٩
سوريا	١,٥٧٤	١,٨٤٥	٠,٠٠٠	٠,٣٤٥	٠,٣٦٩	٠,٠٧٢	١,٢٢٥	٠,٦٦٩
الصومال	٠,٠١٤	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٩	٠,٤١٥
العراق	٠,٨١٠	٠,٣١٠	٠,٠٠٦	١,٥٣٣	٠,٠٢٠	٠,١٣٨	١,٣٣٠	٠,٧٤٠
عمان	٠,١٩٠	٠,٠٠٤	٠,١٣٥	٠,٠٣٠	٠,٠٠١	٠,٠٧٨	٠,٢٤٠	٠,٦٥٠
فلسطين	٠,٧٤٠	٠,٢٧٠	٠,٠٠٠	٠,١٨٠	٠,٢٥١	٠,٠٧٤	٠,٦٢٠	٠,٦٢٤
قطر	٠,٠١٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٢	٠,٦٥٩
الكويت	٠,٠١٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠٧٠	٠,٠١٨	٠,٠٠٠	٠,٢٨٢	٠,٠٣٣	٠,٧١٠
لبنان	٢,١٠٠	٠,٣١٢	٠,٠٨٠	٥,١٧٣	٠,٢٩٠	٠,٠١٥	٢,٥١٠	٠,٩٣٥
ليبيا	٠,٠١٠	٠,٠٠٠	٠,٠٩٥	٠,٠٠٢	٠,٠٦١	٠,٠٠١	٠,٠١٩	٠,٦٢٩
مصر	١,١٠٠	٠,٠٢٢	٧,٨٠٠	٢,٠٥٠	٠,٣٠٠	٠,٠٩٦	١,٨٤٠	٠,٧٧٢
المغرب	٠,٠٩٠	٠,٠٧٩	٠,٠٠٠	٠,٥١٢	٠,٠٠٧	٠,٠٤٨	٣,٠١٩	٠,٩٢٦
موريتانيا	٠,٠١٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠١٥	٠,٤٠٥
اليمن	٠,٠٠٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٨	٠,١٦٨	٠,٠٣٥	٠,٠٠١	٠,٢٤٥	٠,٦٢٥
المتوسط	٠,٤٨٢	٠,١٩٥	٠,٤٢٠	٠,٦٨٠	٠,٠٨٢	٠,٠٩٠	٠,٦٩٠	٠,٧٦٥

المصدر: حسبت من بيانات الاحصاءات السنوية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

نتائج التحليل:

باستخدام نموذج التجارة الصوري، والذي يوضح توقعات التجارة من خلال الترتيبات الاقليمية، وهو يعتمد علي التحليل الخطي اللوغاريتمي لتحليل تجارة الدول العربية نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري. وفروض هذا النموذج: ان يكون هناك ترتيب تجاري اقليمي لقياس اثر قيام منطقة تجارة حرة عربية علي التغير في الصادرات العربية، وخلق وتحول التجارة العربية. ولتبسيط النموذج يفترض ايضا:

١- الدول الاعضاء فى الترتيب التجارى الاقليمى سوف تسمح للتغيرات فى السعر العالمى بالسريان الى الاسواق المحلية.

٢- فترة الاساس التى حسبت على اساس متوسط الفترة ١٩٩٦ - منتصف عام ٢٠٠٠.

٣- السلع التى يتم تبادلها بين الدول الاعضاء فى الترتيب التجارى الاقليمى سلع متجانسة. ولها بديل في الانتاج المحلى.

٤- ان عرض الصادرات من السلعة يتضمن اجمالى كمية صادرات الدول المصدرة للسلعة فى حالة وجود الترتيب التجارى الاقليمى الى جانب الطلب على الواردات من نفس السلعة فى الدول الاخرى. ومن المفترض ان ذلك سيؤدى الى تغير كمية المعروض من الصادرات من جانب الدول المصدرة لهذه السلع.

(١): **التغير في الصادرات** :

$$\Delta \text{ص س د} = (\text{ص س د} \quad) \; (\text{م ع س} \; \Delta \; \text{ر س} \;)$$

حيث ان:

Δ ص س د = التغير في كمية الصادرات للسلعة (س) للدولة (د) في ظل اقامة منطقة تجارة حرة.

ص س د = صادرات الدولة (د) من السلعة (س) قبل اقامة منطقة حرة.

م ع س = مرونة عرض الصادرات للسلعة (س)

Δ ر س = التغير النسبي في السعر العالمي للسلعة (س) نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة.

وتحسب مرونة عرض الصادرات من المعادلة التالية:

م ع = م ض(ك ح/ك ص) - ن ط (ك ه /ك ص)

حيث ان م = المعروض من السلعة س

ك ح = كمية الانتاج المحلى من السلعة س

ك ص = كمية الصادرات من السلعة س

ن =عدد السنوات

ط =الطلب على السلعة س

وتوضح هذه المعادلة انه عندما تكون مرونة عرض الصادرات اقل من الواحد فإن ذلك يدل على ان حصة الصادرات من هذه السلعة الى الانتاج المحلى تكون اكبر.

وتوضح نتائج التحليل ان التغير في الصادرات العربية نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة، قد يبلغ حوالي ٤,٢٩٤ مليار دولار، وهذا يوضح ان الصادرات البينية العربية سوف تزداد بنسبة ٢٩% من اجمالي الصادرات العربية البينية الحالية، وبنسبة ٢,٩% من اجمالي الصادرات العربية الكلية. واهم الدول التي سوف تستفاد من اقامة منطقة تجارة حرة عربية هي الامارات والسعودية ومصر والمغرب.

٢- خلق التجارة: Trade Creation

باستخدام نموذج التحليل لمعرفة حجم التجارة المتولدة نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة عربية، .·. ق ت س د = Δ و ب س د

حيث ق ت = خلق التجارة للسلعة (س) للدولة (د)

Δ و ب س د = التغير في الواردات المطلوبة من السلعة (س) للدولة (د) بالاسعار المحلية.

حيث تلاحظ ان خلق التجارة تؤدي الي زيادة الواردات من السلعة (س) للدولة (د).ونتيجة اقامة منطقة تجارة حرة عربية، سوف يتم خلق تجارة بينية للدولة العربية تبلغ حوالي ٤٧٨١ مليون دولار، واهم الدول المستفيدة من خلق التجارة هي: الامارات والسعودية ومصر والمغرب، في حين نجد ان كلا من الجزائر ولبنان واليمن سيكون خلق التجارة لهم بالسالب.

٣- تحول التجارة: Trade Diversion

وهو تحول التجارة لسلعة ما لدولة معينة ويقصد به النقص في الواردات لتلك السلعة للدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة عن الدول غير الاعضاء.

ت ت د = مج Δ ع س س د

حيث ان ت ت = تحول التجارة للدولة (د).

Δ ع س س د = التغير في المعروض من الصادرات للسلعة س للدولة (د).

وتوضح المعادلة ان تحول التجارة تساوي الزيادة في عدد الدول المصـــدرة للســلعة (س) في وجود منطقة تجارة حرة، وهو يمثل اعلي سعر في حالة عدم وجود منافسة دوليـــة للصادرات من السلعة (س). كما توضح ايضا التغير في المعروض من الصادرات بين الـدول في حالةوجود منطقة تجارة حرة، وبين عدم وجود منطقة تجارة حرة لنفس الـــدول، ، أي ان التحول للتجارة في ظل منطقة التجارة الحرة يجعل الواردات من السلعة (س) تنخفض للـــدول المصدرة لها. أي تحول التجارة العربية من خلال اقامة منطقة تجارة حـــرة عربيـــة، يقـــدر بحوالي ٣١,٦ مليار دولار، وهذا يمثل زيادة قدرها ١١,٦% من اجمالي حجم التجارة العربية الكلية في حالة عدم وجود منطقة تجارة حرة، جدول رقم (٦).

ويتضح من نتائج التحليل ايضا ان اثار تحول التجارة تفوق اثار خلق التجارة بـــهوامش كبيرة، حيث ان اثار خلق التجارة يمثل نسبة ١٥,٢% من اثار تحول التجارة، ويرجع ذلك الـــي المنطقة العربية تفتقر الي التنافسية الدولية في غالبية السلع الزراعية. كما ان خلق التجارة الناشئة عن اقامة منطقة تجارة حرة عربية تكون ضئيلة لذا يقترح لتنفيذ اقامة منطقة تجارة حرة عربية، يتم فيها الغاء القيود المفروضة علي الاستيراد علي اساس شرط الدولة الاولي بالرعاية بدلا مـــن الاعتماد علي اساس التفضيل الجغرافي، ومن ثم يمكن توسيع نطاق التجارة العربيـــة مـــع دول المنطقة العربية بشكل يتفق ومنهج متعدد الاطراف لمنظمة التجارة العالميـــة لتحريـــر التجـــارة العالمية.

جدول (٦) المكاسب المتوقعة للدول العربية نتيجةاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبري

(مليون دولار)

	الدولة	التغير في قيمة الصادرات	خلق التجارة	تحول التجارة
١	الاردن	١٥٧	١٩٥	٩٤٩
٢	الامارات	٥٣٨	٦٣٠	٥٢٠٠
٣	البحرين	١١٠	٢٥٦	٥٩٠
٤	تونس	٣٥٢	٥٠١	١٩٩١
٥	الجزائر	٣٨٧	(١٥٠)	٢٥٧٥
٦	السعودية	٨٠٩	١٢٤٥	٧١٨٥
٧	سوريا	١٣٠	١٥٠	١١٣٦
٨	العراق	٣٥	٣١	١٠٨
٩	عمان	٩٩	١٨٧	١٠٦٠
١٠	قطر	٤٠	٧١	٤٠١
١١	الكويت	٢٨٣	٦٣	١٣٦٠
١٢	لبنان	١٥٨	(٤٠)	١١٣٢
١٣	ليبيا	٢١٧	١٦٩	٨٠٢
١٤	مصر	٤٧١	٣٨٤	٤١٠٠
١٥	المغرب	٤٥٨	١٠٩٥	٢٥٩٨
١٦	اليمن	٥٠	(١٥)	٤٢٩
	الاجمالي	٤٢٩٤	٤٧٨١	٣١٦١٦

التوصيات

١- يجب علي الدول العربية الاستمرار في تقوية انتاجها المحلي، وزيادة استقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية للوصول الي التخصص الانتاجي بهدف زيادة عمليات المنافسة التجارية في اطار اقتصاد السوق الحر وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية علي مستوي الوطن العربي.

٢- علي ضوء توضيح منافع الترتيبات الاقليمية، ينبغي علي الدول العربية ان تضع اولويات لعامل الوقت والموارد لتحقيق المساندة المطلوبة لدخول الاسواق الجغرافية المحيطة، بالمنطقة العربية لحدوث زيادة حقيقية في الصادرات العربية.

٣- عند انضمام الدول العربية لمنطقة تجارة حرة عربية، يجب ان تكون المصالح الاقتصادية واضحة، والتي يمكن الحصول عليها في الاجل القصير مثل تحقيق (التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل من خلال زيادة الصادرات) من خلال فتح اسواق حقيقية للصادرات العربية، مع الاخذ في الاعتبار الميزة النسبية للصادرات العربية في الاسواق المختلفة.

٤- يجب علي الدول العربية الاستمرار في المشاركة الفعالة في الجهود المتعددة الاطراف من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية من اجل تحقيق حرة التجارة في الاجل الطويل علي اساس علمي.

٥- يجب علي الدول العربية من خلال اقامة منطقة تجارة حرة عربية ان تركز علي ضرورة تحقيق خلق التجارة واثار التوسع في الصادرات بهدف بناء التنافسية الدولية لصناعتها التصديرية.

٦- ينبغي علي الدول العربية تقديم كل الدعم المطلوب لمواجهة وحل العديد من المشاكل المتلازمة مع المفاوضات واقامة منطقة تجارة حرة عربية، من خلال الحصول علي المساعدات الفنية من منظمة التجارة العالمية والأونتكاد، وغيرها من الوكالات الفنية متعددة الاطراف والوطنية.

الملخص

تعد السياسات التجارية من اكثر الرُوابط التي تنشأ بين الدول وتساعد علي تقوية العلاقات الاقتصادية، الا ان وجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية تمثل عائق في سبيل العلاقات التجارية الدولية، الامر الذي ادي الي قيام العديد من الدول بترجيح اقامة الترتيبات الاقليمية والتي لا تتمشي مع مبادئ التجارة العالمية، ورغم ان هناك سلبيات وايجابيات من اقامة تلك الترتيبات فإن وجودها يعد نوعا من التكتلات الاقتصادية لحماية الدول من المخاطر التجارية والاقتصادية. وتهدف الدراسة الي التعرف علي الاثار السلبية والايجابية واشكال الترتيبات التجارية الاقليمية في ظل المتغيرات العالمية، وما السبيل نحو اقامة منطقة تجارة حرة عربية، وما هي المكاسب التي تعود علي الدول العربية نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة عربية. وبينت الدراسة ان حجم التجارة العالمية بلغ حوالي ١٢٢٩٥,٩ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، تمثل فيها الترتيبات التجارية مثل تجارة التكتل الباسفيكي ٤٥% من اجمالي التجارة العالمية، وتجارة الاتحاد الاوربي ٣٨%، وتكتل ايباك ٣٧% من اجمالي التجارة العالمية علي التوالي. في حين تمثل تجارة الدول العربية نسبة ٢, ٢% من اجمالي التجارة العالمية الكلية. كما بينت بعض تجارب التعاون الاقتصادي العربي، وما هي سبل نجاح الترتيبات الاقليمية الغربية، وبينت الدراسة ان حجم التجارة العربية البينية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ تبلغ حوالي ٢٩,٤ مليار دولار تمثل نسبة ١٠,٨% من اجمالي حجم التجارة العربية الكلية، كما تعتبر كلا من السعودية والامارات والجزائر ومصر والمغرب من اكبر الدول حظا في التجارة العربية سواء البينية او الكلية. ومن حساب الميزة النسبية المستبانة لبعض السلع الزراعية والغذائية للدول العربية تبين ان هناك دولا عربية حققت معدلات مرتفعة نسبيا من الميزة النسبية في الحبوب والأرز والسكر والغذاء.

واوضحت نتائج التحليل للتجارة العربية في ظل اقامة منطقة تجارة حرة عربية، ان التغير في الصادرات يبلغ حوالي ٤,٢٩ مليار دولار تزيد بنسبة ٢٩% من اجمالي الصادرات العربية البينية، ٢,٩% من اجمالي التجارة العربية الكلية، وان خلق تجارة بينية للدول العربية يبلغ حوالي٤,٧٨ مليار دولار، كما ان تحول التجارة نتيجة اقامة منطقة تجارة حرة يقدر بحوالي ٣١,٦ مليار دولار تمثل زيادة قدرها ١١,٦% من اجمالي حجم التجارة العربية الكلية في حالة عدم وجود منطقة تجارة حرة عربية، كما اوضحت الدراسة ايضا ان اثار تحول التجارة تفوق اثار خلق التجارة بهوامش كثيرة ويرجع ذلك الي افتقار المنطقة العربية الي التنافسية في غالبية السلع الزراعية. وان قيام منطقة تجارة حرة عربية، يجب ان تم في ظل الغاء القيود المفروضة علي الاستيراد علي اساس شرط الدولة الاولي بالرعاية بدلا من الاعتماد علي اساس التفضيل الجغرافي بهدف توسيع نطاق التجارة العربية. ثم اقترحت الدراسة بعض التوصيات تهدف الي

زيادة حجم التبادل العربي البيني وتوسيع رقعه الاسواق الخارجية للدول العربية في ظل مبـــادئ التجارة العالمية، وتحقيق خلق التجارة وزيادة الصادرات القائم علي التنافسية الدولية.

المراجع

١- أحمد كامل مندور (دكتور): التكتل الاقتصادي العربي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الأول يونيو ١٩٩٨.

٢- سعد زكي نصار (دكتور): السوق الاوربية المشتركة، تجارة مصر الزراعية الخارجيـــة في ظل اتفاقية الجات، قطاع الشئون الاقتصادية، الدراسات الاقتصادية الدوليـــة، وزارة الزراعة ١٩٩٥.

٣- سعد طه علام (دكتور): اثر التكتلات الاقتصادية الدولية علي قطاع الزراعـــة، معـــهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٦٩، يناير ١٩٩٦.

٤- علي عبد الرحمن علي (دكتور). مستقبل التجارة الزراعية المصرية- الاوربية في ظل التكتلات الاقتصادية المواثية لتحرير التجارة الدولية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد السابع، العدد الاول، مارس ١٩٩٧.

٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الاحصائي السنوى، سنوات مختلفة.

6- Bhagwati,J., and panagariya A., preferential trading areas and multilateralism- strangers, friends or foes? The economics of preferential trade agreements, The AEI press, Washington, D.C., 1996.

7- DeRosa,D.A., Agricultural trade development in the Middle East and North Africa: recent developments and prospects. PRWP 1732, International Trade Division, The world Bank, Washington,D.C. 1997.

8- DeRosa.D.A. Regional integration arrangements: Static economic theory, quantitative findings, and policy guidelines, international trade Division, world Bank, Washington, D.C., Mimeo, 1998.

9- FA.O, Year Book, Various years.

10- Francois, J.F., etal., Applied methods for trade policy analysis: a handbook, cambridge University press, 1997.

11- Galal, A., B.Hoekman eds., Regional partners in global markets., limits and possibilities Euro- Med agreements: Center for Economic Policy Research and Egyptian Center for Economic studies, London. Cairo, 1997.

12- Grissa., A., Arab Economic Integation: Current Reality& Future Prospects, Working paper 9405, Econamic Resarch Forum for the Arab Countries,Iran& Turkey. Cairo, 1993.

13- Ibrahim, H., The Arab common market, Economic Research Forum Newsletter 4(3):5-6 1998.

14- Kenworthy,. J.L., Free Trade Agreaments: Issues and Provisions (Memorandum) DEPRA Projet, Cairo,1996.

15- **Kenworthy**, J. L., Egypt: Starategy for regional economic intergration, final Report, DEPRA project, Cairo. 1998.
16- **Schiff,M**,. Preferential trade agreements and impact of country size market share efficiency, and policy Research, working paper 1998, international trade Division, 1996.
17- **STIMENA** (Swiss trade Lnitiative Middle East North Africa): Regional Development- Acontribution to the Middle East Process: Trade Relations Among the core parties and with key third parties,Geneva, STIMENA, 1997.
18- **UNCTAD**, the Uruguay Round and Regional FreeTrade Agreements. In the outcome of Uruguay Round: an lnitial Assessment: supporting papers to Trade and Development Report, New york, 1994
19- **UNCTAD**; International Trade and Analysis System, Version 3.0 (cd-rom) Geneva, 1995.
20- **UNCTAD**, commodity yearbook, Various years.
21- **UN**, comtrade, Data Base, Statistics Department, New york,.
22-**WTO**, Regionalism and the world Trading System, Geneva, 1995.

Future View Into Arabian Economic Cooperation Pending Regional Trade Arrangements

Dr. Ali Abdel Rahman Ali

Summary

Trade Policies represents one of the most direct links between countries, and to development economic relations. Nevertheless, tariffs and nontariffs have ceased to be a significant barriers trade and global trade relations. This paper aims to explain the positive& negative effects of regional trade arrangement (RTA) and its forms, so how to build Arab Free Trade Zone.

The paper provides information about the importance RTA in world wide. The result of this paper, based an estimations of revealed compartive advantage (RCA) from available data, it appears that some of Arab countries achieve high levels of RCA in rice, sugar and cereals.

In the quantitative analysis model (Trade simulation Model), it appears that trade diversion dominates trade creation by wide margins under all Arab countries region in free Trade Area (FTA), for which it finds positive welfare gains. The theoretical and quantitative analysis presented herein suggest the preferability of Arab nations would eliminate their import barriers on a Most Favored Nation (MFN) basis rather on a geographical preferential basis, and, thereby,expand their trade relations, between and outside Arab countries, as well as, with one another. In a manner consistent with the WTO s multilateral approach to global trade Liberalization